

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

القوائم المالية المجمعة
عن فترة السنة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١١
وتقدير الفحص المحدود عليها

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تلفون : ٢٠٢ ٣٥٣٦ ٢٢١١ - ٣٥٣٦ ٢٢٠٠
 تلفاكس : ٢٠٢ ٣٥٣٦ ٢٣٠٥ - ٣٥٣٦ ٢٣٠١
 البريد الإلكتروني: egypt@kpmg.com.eg
 مندوب بريد رقم ٤٨ الامارات

مرتفعات الاهرام
 كيلو ٢٢ طريق مصر الاسكندرية الصحراوي
 الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
 كود بريدي: ١٢٥٦ الامارات

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية - في ٣٠ يونيو ٢٠١١ وكذا قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بها عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتحصر مسؤوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تكفي من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات لفت إنتباه ومع عدم اعتبار ما يلي تحفظات :-

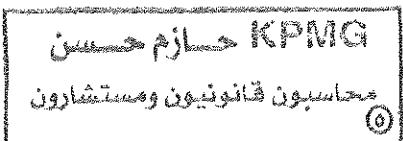
١ كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٢٦) من الإيضاحات المتتممة للقوائم المالية ، فإنه يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً في تلك القضية لاتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة . ويرى المستشار القانوني للشركة أن القضية المنظورة أمام مجلس الدولة في مراحلها الأولى حيث تدخلت الشركة في جلسة الدفاع عن صحة العقد مع هيئة التنمية السياحية كما تقدمت بمستندات إلى هيئة مفوضى الدولة قبل إيداعه لقراره ثبت قيام الشركة باعمال التنمية المتكاملة للمشروع. هذا وقد تم تأجيل الدعوى إلى جلسة ١٢ سبتمبر ٢٠١١ لذا فإنه من غير الممكن التنبؤ بنتائج القضية في هذه المرحلة المبكرة من النزاع . ومن ثم لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من أثار سلبية على اقتصاديات الشركة ومركزها المالي .

٢ كما هو مبين تفصيلا في الإيضاح رقم (٢٦) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأخطار الشركة في ١١ إبريل ٢٠١١ بسحب موافقها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع تقريباً وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، علماً بأن تكفة الإعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣٠ يونيو ٢٠١١ حوالي ٢٢,٦٧ مليون جنيه مصرى ، هذا وقد قامت الشركة بتقديم تظلم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ و تنتظر الرد على التظلم أو رفع دعوى إلغاء هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري ، وطبقاً لرأى المستشار القانوني للشركة فإنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الإجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزاع .



أحمد محمد محمد سالم
سجل مراقبى الحسابات
بالهيئة العامة لسوق المال رقم (٩٤)
KPMG حازم حسن

القاهرة في ١٤ أغسطس ٢٠١١

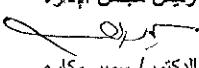


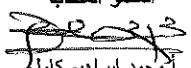
الشركة المصرية للمقابض السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

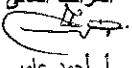
الميزانية المجمعة للشركة وشركتها التابعة
 في ٢٠ يونيو ٢٠١١

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١١/٦/٣٠	الاضمحلال رقم
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٦٣٠٩٧٥٥١	١٥٦٠٦٢٨٨٥	(٤٠٣-٢)
١٩٩٣٢٤٤٩٩	٢١٠٠٢٣٤٧٣	(٥٠٣-٣)
٥٩٤١٥٤٦	٥٦٠٨٢٢٦	(٦)
٨١١٢٨٣٩٩	٦٢٤٧٠٣٥٣	(١/٨٠٧/٣)
٢٨٠٥٩٦	١٦٤٣٦٥٧	(٢٤٠٣-١٨)
٤٥٢٢٩٣٨٨٠	٤٣٥٨٠٨٥٩٤	
		الأصول طويلة الأجل
		أصول ثابتة (بالصافي)
		مشروعات تحت التنفيذ
		حقوق استغلال علامات تجارية
		عملاء وأوراق القبض (بالصافي)
		أصول ضريبية موجلة (بالصافي)
		مجموع الأصول طويلة الأجل
		الأصول المتداولة
		أعمال تحت التنفيذ
		مخزون
		عملاء وأوراق القبض (بالصافي)
		مدينون متورعون وارصددة مدينة أخرى
		النقدية بالصندوق والبنوك
		مجموع الأصول المتداولة
		الالتزامات المتداولة
		مخصص المطالبات المتبقية
		دفعات مقدمة من عملاء
		دائنون متورعون وارصددة دائنة أخرى
		مستحقات لهيئة التنمية السياحية (تستحق خلال عام)
		التأشير التقديرية لتنمية الأراضي المباعة
		مجموع الالتزامات المتداولة
		رأس المال العامل
		إجمالي الاستثمار
		و يتم تمويله على النحو التالي:
		حقوق الملكية
		رأس المال المصدر والمدفوع
		احتياطي قانوني
		فائض بيع أسمهم خزينة
		خسائر مرحلة
		صافي (خسائر) أرباح العام
		حقوق مساهمي الشركة القابضة
		حقوق الأقلية
		إجمالي حقوق الملكية
		الالتزامات طويلة الأجل
		دائنون شراء أراضي
		مستحقات لهيئة التنمية السياحية - طولية الأجل
		إجمالي الالتزامات طويلة الأجل
		إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات طويلة الأجل
١٠٥٠١٠٠٠٠	١٠٥٠١٠٠٠٠	(١٥)
١٢٣٩٨٦٧٥٤	١٢٣٩٨٦٧٥٤	(٢٥)
٦٠٤١٠٥٢	٦٠٤١٠٥٢	
(٢٦٤٢٢٥٦٠١)	(٢٦٨٠٨٢٥٥٣)	
(٣٨٥٦٩٥٣)	٤٧٠٢١٢١	
٩١١٩٤٥٢٥٣	٩١٦٦٤٧٣٧٤	
٧٧٩٧٥٥١٨	٦٨٦٠٧٦٥٦	(٢١)
٩٨٤٩٢٠٧٧١	٩٨٥٢٥٦٠٢٨	
٢٠٧٩٢١٧٧٢	٢١٣٨٨٢٩٣٦	(٣/٧)
١٠٩٨١٠٩	٥٦٦٩٤٤	(٢/١٤)
٢٠٩٠١٩٩٠١	٢١٤٤٠٩٨٨٠	
١١٩٣٩٤٠٦٧٢	١١٩٩٦٦٤٩٠٨	

الاضمحلال المرفق تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه القراءة المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

 الدكتور / سمير مكارى

العضو المنتدب

 أ.محمد إبراهيم كامل

الرافع المالى

 أ. أحمد عامر

الشركة المصرية للمجمعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة للشركة وشركاتها التابعة
عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١١

(المعدلة) الفترة المالية من ٢٠١٠/٤/١ حتى ٢٠١٠/٦/٣٠	(المعدلة) الفترة المالية من ٢٠١٠/١/١ حتى ٢٠١٠/٦/٣٠	الفترة المالية من ٢٠١١/٤/١ حتى ٢٠١١/٦/٣٠	الفترة المالية من ٢٠١١/١/١ حتى ٢٠١١/٦/٣٠	بيان رقم
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
(٧٩١٢٩١)	١١٣٠٣٧٨	٦٣١٠٣٢٦	١١٢١٠٩٢٦	(١/١٧، ١٤-٣)
٣٦٧٢٢٦	٦٥٥٨٠٠١	٥٩٤٠٦٦٤	١٣٣٧٧١٠٧	(٢/١٧، ١٤-٣)
٢٨١٥٩٣٥	٧١٨٨٢٧٩	١٢٢٥٠٩٩٠	٢٤٥٨٨٠٣٣	
(٢٢٣٥٨)	(٢٢٣٥٨)	٢٠٧٩٠	(١٣٧٦١٠)	(١٨، ١٥-٣)
(٢٧٢٣٥٣١)	(٤٥٦٢٣٧٤)	(٦٩٧٣٧٣٥)	(١٣٤١٣٥٨٨)	(١٥-٣)
(٢٧٢٣٣٢٩)	(٥٤٣١٢٤٦)	(٢٩٦٠٣٢٨)	(٥٩٢٠٦٧٨)	(٤١٢-٣)
(٢٦٦٣٢٨٣)	(٢٨٣١٥٩٩)	٢٣٣٧٧٠٧	٥١١٦١٥٧	
٢٥٢٧١٢	٤٩٨٩٩٧	١٣٥٩٢٢٤	١٧٥٢٢٠١	(٩)
(٢٤١٠٥٧١)	(٢٣٣٢٦٠٢)	٣٦٩٦٩٣١	٦٨٧٣٣٥٨	
(٢٩٧٣٢٢)	(١٢٠٥١٧)	(٢٨٧٢٨٧٥)	(٤٤٤٧٨٤٨)	(١٥-٣)
(٦٨٦٥٨٦٢)	(١١٧٦٥٤٤)	(٦١٣٧١١٨)	(١٢٥٠٤٧٧٨)	(١٩، ١٥-٣)
(٤٥٣٥٨٧)	(٩٥٦٣٥٤)	(٧٠٠٣٧٦)	(١٤٠٩٣٤٩)	(٤٠٢-٣)
(٢٦٠٣٥)	(٥١٢١٣)	(١٣٧١٥)	(٣١٤٤٣)	
-	-	(٤٦١١٩٩٩)	(٤٦١١٩٩٩)	
-	-	٢٨٧٥٥٢٤	٢٨٧٥٥٢٤	(١١)
(١٠٠٥٢٦٠٢)	(١٦٢٤٧٢٣٠)	(٧٧٦٣٦٢٨)	(١٣٢٥٦٥٣٥)	
٤٢٤٧٥٠	٤٢٤٧٥١	-	-	
٦٠٨٢٦٥٦	١٠٥٨١٢٢٦	٥٤١٣٥٠١	١٠٨٦٣٣٠٠	(٢٠)
٧٨٥٧٤٩٥	٨٦٤٣٨٩	١٩٠٤٨٨	٣٨٨٩٧٤١	
١٤٣٦٤٩١	١٩٠٧٠٣٦٥	٥٦٣٩٨٩	١٤٧٥٣٠٤١	
٤٣١٢٢٩٩	٢٨٢٤١٣٥	(٢١٥٩٦٣٩)	١٤٩٦٥٠٦	
-	-	-	-	(١٨/٣)
(٨١٦٤١٩)	(١١٨٢٨٧٨)	(١٢٥٩٣٧٣)	(١١٦٢٢٤٩)	(١٨/٣)
٣٤٩٥٨٨٠	١٦٤٠٣٠٧	(٣٤١٩٠١٢)	٣٣٤٢٥٧	
٥٧٣٨٠٥٨	٤٥٤١١٥٥	(١٩٨٢٣٩٩)	٤٧٢١٢١	
(٢٢٤٢١٧٨)	(٢٩٠٠٨٤٨)	(١٤٣٦٦١٤)	(٤٣٦٧٨٦٤)	(٢١)
٣٤٩٥٨٨٠	١٦٤٠٣٠٧	(٣٤١٩٠١٣)	٢٣٤٢٥٧	
٢,٠٠٥	٢,٠٠٤	(٢,٠٠٢)	٢,٠٠٤	

بعض المبالغ:

صافي المبيعات
إيرادات خدمات مؤداة
إجمالي الإيرادات

تكاليف تشغيل الخدمات المؤداة
أصول أصول التشغيل
مجمل أرباح (خسارة) النشاط
إيرادات تشغيل أخرى

مصرفوفات بيعية وتسوية
مصرفوفات إدارية وعمومية
إملاك أصول ثابتة
مصاريف بنكية
الأضمحال في أرصدة العملاء
مخصص مطالبات متوقفة لتفادي الغرض منه
(الخسائر) الناتجة من التشغيل

أرباح رأسمالية
فوائد دائنة
فرق عملة

صافي أرباح (خسارة) الفترة قبل ضريبة الدخل
ضريبة الدخل الحالية
الضريبة المرجحة التي ينشأ عنها أصل (التزام)
صافي ربح (خسارة) الفترة بعد الضريبة

نصيب مساهمي الشركة القابضة في أرباح (خسائر) الفترة
نصيب الأقلية في (خسارة) الفترة للشركة التابعة

النسبة الأساسية للسهم في أرباح (خسارة) الفترة (جنيه / سهم) (١٦)

(*) الأوضاعات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

بيان أقانيم التغیر في حقوق الملكية المجمع للشركة وبيانها التالية
عن المقررات الملكية من أول يناير ٢٠١١ و حتى ٣٠ يونيو ٢٠١١

(*) الإضافات المرفقة تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرا معها.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية للشركة وشركاتها التابعة
عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١١

الفترة المالية من ٢٠١٠/١/١ وحتى ٢٠١٠/٦/٣٠	الفترة المالية من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/٦/٣٠	إيضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٢٨٢٣١٣٥	١٤٩٦٥٠٦		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي ربح (خساره) الفترة قبل ضريبة الدخل
			تسوية لمطابقة صافي (الخساره) الربح لصالح الأموال الناتجة
			من أنشطة التشغيل
٦٣٨٧٦٠٠	٧٣٣٠٠٢٦	(٤)	إلاك الأصول الثابتة
-	٣٣٣٣٠		بسهلا حقوق استغلال علامات تجارية
-	٤٦١٩٩٩		الانخاض في رصيد العملاء
-	(٢٨٧٥٥٢٤)		مخصص مطالبات متوقفة لتنفي الغرض منه
(٤٤٤٧٥١)	-		الارباح الرأسمالية
(٦٧٥١٥٣١)	(١٩٧٦٨٢٠)		لروق تقدير الارصدة بعملات أجنبية ذات الطبيعة النقدية
٢٠٣٤٤٥٤	٨٩١٩٤٨٧		
			التغير في بند رأس المال العامل
٢٧٦٩٤٥٥	(٣٧١٨٤٢٩٨)		الزيادة (النقص) في العمالة (بالصافي)
(٧٥٦٤٩)	(٦٧٤٤٥)		(الزيادة) في المخزون
(١٤٢٩٣٨٣)	(٧٨٣٩٩٠١)		(الزيادة) في مديونون وأرصدة مدينة أخرى
(١٤٥٠٠٢٧٦)	(١٧٠٨٩٠٠٥)		(الزيادة) في أعمال تحت التنفيذ
(٧٤٤٤٧٠)	(١٧٢٩٥٩١)		(النقص) في الفعاليات المقدمة من العملاء
(١١٢١٩٢٦)	٣٣٨٢٨٨٦		الزيادة (النقص) في الدائنون وأرصدة دائنة أخرى
(١٠٨٠٥٢١١)	(٦٣٢٠٠٥٠)		التغير في التكاليف التقديرية لتكمية أراضي مباعدة
(٣٣٩٦٠٨٩)	(٩٧٠٠٠٨٤)		(النقص) في مستحقات هيئة التنمية السياحية
(٣٥١٩٧٧١)	(٢١٥٢٠٤٤)	(١١)	المستخدم من مخصص المطالبات المتوقفة
٣٢٩٤٨٩	-		الزيادة (النقص) في دائنون شراء أراضي
(٦٦٦١٠٣)	-		ضرائب دخل مسددة
(٣٢٠٤٢٠)	(٣٩٣٣٤٠٤٤)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٢٨٧٠٣١٩٨)	(١١٤٧٢٧١٨)	(٥٤)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ وأسشارات عقارية
٤٢٤٧٥٠	١١٤٧٠		متبرضات من بيع أصول ثابتة
(٢٨٢٧٨٤٤٨)	(١١٤٦١٢٤٨)		صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٣١٤٧٨٨٧٨)	(٥١٧٩٥٢٩٢)		صافي النقدية وما في حكمها المستخدمة خلال الفترة
٣٠٩٢١٨٥٤٥	٢٧٣٧٦٧٣٨٩		رصيد النقدية وما في حكمها في أول المدة
٢٧٧٧٣٩٦٦٧	٢٢٢٩٧٢٠٩٧	(١٠)	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية المدة

(*) الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)**

**إيضاحات متممة لقوائم المالية المجمعة
عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١١**

١- نبذة عن الشركة

(أ) عام

تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجاري تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦ .
المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري .
تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .
يقع المقر الرئيسي للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في ٤ أشارع عزيز اباظة - الزمالك - القاهرة .
يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ الدكتور / سمير مكارى - عضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ / محمد إبراهيم كامل أبو العيون (وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية بتاريخ ٢٠١١/٨/١٤) .

(ب) غرض الشركة

ب-١ الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمراني سياحي سكني متكملاً بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحي والطرق تمهيداً لتصفيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والتوفيقية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير .

ب-٢ شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي

غرض الشركة إقامة عدد ٣٠ شقة فندقية مكونة من ٢٠ غرفة بمستوى ٥ نجوم بكامل مرافقها والخدمات الترفيهية المكملة لها متمثلة في مطاعم وكافيتريات ونادي صحي ، حمامات للسباحة ، ملاعب تنفس وجولف وإسکواش ، صالة ترفيهية وديسکو وصالات اجتماعات وأفراح وملعب وحدائق للأطفال ، مركز ترفيهي ، وحدة طبية ، مارينا ورياضات بحرية بجميع أنواعها . وتنتمي الشركة المصرية للمنتجعات السياحية نسبة ٦٩,٣٨ % من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي .

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية .

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

١-٢ أسس الإعداد

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوائم

تم أتباع نفس السياسات والأسس المحاسبية الموضحة أدناه مقارنة بأحدث قوائم مالية سنوية .

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية .

جـ- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة وشركاتها التابعة.

دـ- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة في ظروف تطبيقها، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس في تكوين الحكم الشخصي الخاص بالقيمة الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٢-٢ مبادئ تجميع القوائم المالية للشركة وشركاتها التابعة

تضمن القوائم المالية المجمعة المرفقة للأصول والالتزامات ونتائج أعمال الشركة المصرية المنتجعات السياحية وكافة الشركات التابعة لها والتي تسمى "المجموعة" والتي تسيطر عليها الشركة الأم وأسس إعداد القوائم المالية المجمعة كما يلي:-

- تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة.
- حقوق الأقلية من صافي حقوق الملكية ومن نتائج أعمال الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم تم فصلها في بند منفصل بالقوائم المالية المجمعة وقد تم احتساب نسبة حقوق الأقلية في أصول وإلتزامات الشركات التابعة عند الإقتداء.
- تكلفة الإقتداء تم تبويبها بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات المملوكة في تاريخ الإقتداء وهي متساوية لقيمة الدفترية وفي حدود نسبة الشركة الأم التي تم الحصول عليها في ذلك التاريخ.

أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية وهي ذات السياسات المطبقة بأحدث قوائم مالية سنوية تم إصدارها.

١-٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية:

يتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة وقت التعامل ، وفي تاريخ الميزانية يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ ، وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة بقائمة الدخل.

كما يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.

٢-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (٢-٢ ج) وخسائر الإضمحلال (١٠-٣).

تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل، تكلفة الخامات والمعللة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم اقتناها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بند الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصاريفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، لا يتم إهلاك الأرضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لذاك الأصول:-

مباني	٥٠ سنة
آلات ومعدات	١٠ سنوات
أثاث ومجروشات	١٦ سنة
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة كمبيوتر	٥ سنوات
<u>محطات التحلية و الصرف والمعالجة</u>	
أعمال إنشائية	٣٠ سنة
أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزان المياه	٣٠ سنة
المخازن	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات

٣-٢ المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللزمه لتجهيز الأصل إلى حالة التي يتم تشغيله بها و في الغرض الذي أفتني من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي تم اقتناها من أجله. ويتم تقدير المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ الميزانية بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الإضمحلال - إن وجدت (إيضاح ١٠-٣).

٤-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية ليهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصاريفات البيع ويتم تسجيل المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

٥-٣ اعمال تحت التنفيذ

القياس الاولى يتم إثبات الاعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة الازمة لاستكمال تهيئه وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بحسب قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية ، وتحت قيمه الأعمال تحت التنفيذ بالميزانية بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل.

وفي إطار قيام الشركة بالتعاقد مع شركة Ernst Body Corporate Management للقيام بتقديم خدمات استشارية وأدارية لإدارة المنتجع فقد قررت الادارة تطوير نموذج إدارة خدمات المنتجع المقدمة لصالح عمالها بما يسمح لها بالحصول على أتعاب من عمالها مقابل الخدمات المقدمة منها لصالحهم ومقابل استرداد تكلفة إدارة المنتجع Cost Recovery مما استتبع قيام الادارة بتعديل المعالجة المحاسبية لبعض تكاليف الاعمال تحت التنفيذ وأعادة توجيهها على المشروعات تحت التنفيذ تمهدًا لرسملتها كأصول ثابتة حيث الانتهاء منها بأعتبارها أصول خدمية سوف تساهم في الحصول على ايرادات مستقبلية وذلك استناداً لرأي المستشار القانوني الشركة المؤرخ في ١٤ ابريل ٢٠٠٩ والذي أفاد باحقيقة الشركة في فرض رسوم على عملاء الشركة طالما قامت بتنفيذ إلتزاماتها التعاقدية تجاههم .

٦-٣ التكلفة التقديرية لتنمية الأرضي المباعة

يتضمن هذا البند التكلفة التقديرية الازمة لاستكمال تهيئه وتجهيز الأرض المباعة واستكمال مدها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها .

القياس الاولى : تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للأراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق أراضي كل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لاعمال تنمية الأرضي (٥٪) وذلك للوصول إلى تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة، و يتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية الإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً بمعرفة الإدارة الفنية لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعتمدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق أعادة التقدير على قائمة الدخل .

وبناءً على ما قد سبق بيانه بشأن التعاقد مع شركة Ernst Body Corporate Management للقيام بتقديم خدمات استشارية وأدارية لإدارة المنتجع عاليه فقد تم تعديل تكلفة الاعمال التقديرية الازمة لتنمية تلك المراحل في ضوء الدراسة المعدة من قبل خبراء الشركة خلال عام ٢٠٠٨ .

٧-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الاضمحلال (ايضاح ١٠/٣) ، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلي.

٨-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة .

٩-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكتشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة .

١٠-٣ الأصول

أ- الأصول المالية

- يتم اعتبار الأصل المالي مضمحل إذا كانت هناك أدلة موضوعية تبين أن هناك حدث أو أكثر يؤدي إلى تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل.
- يتم حساب خسارة الأصول المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية.
- يتم اختبار الأصول للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل مستقل وبالنسبة للأصول المالية الأخرى يتم إجراء الاختبار على مستوى المجموعات التي تشارك في خصائص خطر الإنفاق.
- يتم الاعتراف بكافة خسائر الأصول عند حدوثها بقائمة الدخل.
- يتم رد خسائر الأصول إذا ما أمكن ربط الرد بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الأصول المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مدینية بقائمة الدخل.

ب- الأصول غير المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول الشركة بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية لتحديد إذا ما كان هناك أي مؤشر على إضمحلال تلك الأصول. في حالة وجود أي مؤشر على الأصول فيتم تقييم القيمة الاستردادية للأصل.
- يتم الاعتراف بخسارة الأصول إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد المتعلقة به تزيد عن قيمته الاستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلية من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الأصول في قائمة الدخل.
- تتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الاستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع لها أكبر. يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس تقييم السوق المحلي لقيمة الزلمية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل.
- يتم رد أثر خسائر الأصول إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الاستردادية. ويتم رد في حدود القيمة الدفترية للأصل والتي يتم تحديدها بعد خصم عبء الإهلاك أو الاستهلاك الذي كان يتغير خصمه إذا لم يتم الاعتراف بخسائر الأصول وبحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية.

١١-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقيير موثوق به لمبلغ الالتزام ، وإذا كان التأثير هاماً فأنه يتم تقييم المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق لقيمة الزلمية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقيير حالي لها.

١٢-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٣-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأسماء الاستحقاق.

١٤-٣ تحقق الإيراد

إيرادات النشاط

يتحقق الإيراد بالنسبة لمبيعات الأراضي بالتقسيط وفقاً لشروط التعاقد وبعد التسليم للعميل والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوصاً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه. هذا وكافة الأراضي المباعة تسلم للعملاء كاملة المرافق وذلك لإقامة المبني عليها.

إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتساء.

إيراد الفوائد

يتم إثبات الفوائد الدائنة وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٥-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٦-٣ تكاليف تمويلية (بالصافي)

يتضمن بند صافي تكاليف تمويلية على الفوائد المدينة والفوائد الدائنة على الأموال المستثمرة بالإضافة إلى فروق العملات الأجنبية.

١٧-٣ مصروف الفوائد

يتم إثبات مصروفات الفوائد المتعلقة بالفروض بقائمة الدخل باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

١٨-٣ ضرائب الدخل

تشمل ضرائب الدخل على الأرباح والخسائر للسنة الضريبية الحالية والموجلة. يتم الاعتراف بضرائب الدخل بقائمة الدخل فيما عدا الضرائب المتعلقة ببنود مثبتة مباشرة في حقوق المساهمين، ففي هذه الحالة يتم إثباتها ضمن حقوق المساهمين.

تتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الضريبي للسنة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية وأي تسوية لضريبة مستحقة عن سنوات سابقة.

يتم إثبات الضريبة الموجلة باستخدام طريقة الميزانية أخذًا في الاعتبار الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض القوائم المالية والبالغ المستخدمة لأغراض الضرائب. يتم قياس قيمة الضريبة الموجلة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ الميزانية.

يتم إثبات أصل ضريبي موجل عندما يكون هناك إمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الارتفاع بهذا الأصل. يتم مراجعة الأصول الضريبية الموجلة في تاريخ الميزانية ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية الموجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

١٩-٢ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشترأة كأسهم خزانة ويتم عرضها مخصوصة من إجمالي حقوق المساهمين.

٢٠-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢١-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي للسهم العادي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٢٢-٣ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشتت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي يضعها مجلس الإدارة وبنفس أسس التعامل مع الغير.

بيان رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ بقانون رقم ٤٦ لجنيه مصرى وتنص على الآتى:

٥- مشاريعات تحت التنفيذ

يتمثل بند مشاريعات تحت التنفيذ الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ فيما يلى:-

<u>٢٠١٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>شركة سهل حشيش</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١١٦ ١٥٢ ٠٩٦	١١٦ ١٥٢ ٠٩٦	أراضى
٦١ ٢١٨ ٠٦٠	٦٤ ٧٢٤ ٠٩٩	أعمال منفذة بواسطة شركة سهل حشيش
٣٧ ٨٥٣	٩١٤ ٠٦٨	توريدات عينات أثاث الشقق الفندقية
٩ ١٧٩ ٥٣٨	٩ ٣٠٨ ٤٥٥	أعمال تكييفات
٢ ٦٨٦ ٩٣٤	٢ ٩٥٥ ٠٠٠	أعمال مصاعد
٢ ٤٧٣ ١٨٩	٢ ٦٣٥ ٩١١	محولات ولوح كهربائية
٥٣٧ ٤٨٦	٩١١ ٢٦٤	توريدات مطبخ المطعم الرئيسي وعينات الشقق الفندقية
--	٢٨٠ ٥١٨	أعمال شبكات الانترنت
١ ٠٨٨ ٧٣٠	٥٣٢ ٣٩٩	مقاولين دفعات مقدمة
الشركة المصرية للمنتجعات السياحية		
--	٤ ٥٧٨ ٠٦٦	شبكة الكهرباء
--	٣٨٤ ٩٣٦	ميدان الوصول
١٨٣ ٠٥٢	٤١٠ ٣١٨	محطة التحلية
٥٥٦ ٩٦٨	١ ٤٥٤ ٥٢٣	مشروعات تحت التنفيذ - متنوعة
٥ ٢٠٦ ٥٩٣	٤ ٧٨١ ٨٢٠	دفعات مقدمة لمقاولين ووردين
١٩٩ ٣٢٠ ٤٩٩	٢١٠ ٠٢٣ ٤٧٣	

- تدرج المشروعات تحت التنفيذ كأصول ثابتة عند إتمام تنفيذها.

٦- حقوق استغلال علامات تجارية

يتمثل حقوق استغلال علامات تجارية في قيمة المستحق لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة لقاء حق استغلال أسمها التجارى فى أعمال الترويج والدعائية بمعرفة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية لمدة تبلغ ٩ سنوات تبدأ من شهر نوفمبر ٢٠١٠ بقيمة أجمالية تبلغ ستة ملايين جنيه مصرى تستحق السداد على ثلاثة أقساط سنوية تبدأ من تاريخ التعاقد وذلك لصالح مشروع الشركة المعترض تنفيذه بالمرحلة الثانية بالأرض المخصصة للشركة بمنطقة سهل حشيش ، ويتم استهلاك القيمة على قائمة الدخل ضمن مصروفات بيعية وتسويقية . وفيما يلى بيان بالرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١١ :

<u>٢٠١١/٦/٣٠</u>
<u>جنيه مصرى</u>
٥ ٩٤١ ٥٢٦
<u>(٣٣٣ ٣٠٠)</u>
٥ ٦٠٨ ٢٢٦

رصيد أول المدة في ٢٠١١/١/١
يخصم : المستهلك خلال الفترة ضمن مصروفات البيع والتوزيع
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١١

في إطار قيام الشركة بالتعاقد مع شركة Ernst Body Corporate Management للقيام بتقديم خدمات استشارية وأدارية لادارة المنتجع فقد قررت الادارة تطوير نموذج إدارة خدمات المنتجع المقدمة لصالح عمالها بما يسمح لها بالحصول على أتعاب من عمالها مقابل الخدمات المقدمة منها لصالحهم ومقابل استرداد تكلفة إدارة المنتجع Cost Recovery مما استتبع قيام الادارة بتعديل المعالجة المحاسبية لبعض تكاليف الاعمال تحت التنفيذ وأعادة توجيهها على المشروعات تحت التنفيذ تمهدًا لرسملتها كأصول ثابتة حيال الانتهاء منها باعتبارها أصول خدمية سوف تساهم في الحصول على ايرادات مستقبلية وذلك استناداً لرأي المستشار القانوني للشركة المؤرخ في ١٤ ابريل ٢٠٠٩ والذي أفاد بحقية الشركة في فرض رسوم على عمال الشركة طالما قامت بتنفيذ إلتزاماتها التعاقدية تجاههم.

وبناءً على ما تقدم فقد تم تعديل تكلفة الاعمال التقديرية اللازمة لتنمية أراضي المنتجع في ضوء الدراسة المعدة من قبل خبراء الشركة خلال عام ٢٠٠٨ لتصبح تكلفة المتر المربع التقديرى حوالي ٢٢,٣٦ جنيه مصرى و ٣٤,٣١ جنيه مصرى لكلا من أراضى المرحلتين الأولى والثانية على التوالي بينما مازال هناك دراسة لتكلفة تنمية المرحلة الثالثة هذا ولم يتم بيع أي قطع اراضى ضمن تلك المرحلة بعد.

وفي إطار الدراسة الدورية التي تقوم بها الشركة لعناصر التكلفة التقديرية في ضوء ظروف التشغيل فقد تبين لخبراء الشركة التي قامت بالاستعانة بهم لهذا الغرض إن تلك القياسات والدراسات لم تكن دقيقة ويعين اجراء تعديلات هامة يتعين ادراجها على أساس احتساب التكلفة التقديرية لكلا المرحلتين الأولى والثانية تتمثل في تخفيض المساحات المعدة للبيع لكلا المرحلتين في ضوء الرفع الماسحى والمخطط العام لكلا المرحلتين والمعد من عام ٢٠٠٨ ، كما رأى خبراء الشركة ضرورة إعادة تبويب عدد من المشروعات على تكلفة الاعمال تحت التنفيذ بدلاً من الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ في ضوء طبيعة تلك الأصول الخدمية وأتصالها المباشر بنشاط الترفيق ، كما قامت الشركة بإعادة قياس التكاليف غير المباشرة المتصلة بعملية الترفيق في ضوء مستجدات ظروف التشغيل الحالية والمتوقعة مستقبلاً ، هذا وقد تم ثبات الفروق الناشئة عن عملية تصحيح أساس القياس المبينة عاليه على الارباح المرحلة خلال العام السابق

وقد قامت الشركة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة الاستشارية المتخصصة لتقدير كافة عناصر التكلفة التقديرية لمشروع الشركة في ضوء التعديلات المتوقعة للمخطط العام للمشروع والمتوقع الانتهاء منه بصورة دقيقة خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠١١ .

وتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ فيما يلى:-

الرصيد في ٢٠١٠/١٢/٣١	الرصيد في ٢٠١١/٦/٣٠		
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>		
٢٦٤٨٤٢١٧	٢٧٣٠٧٢١٧	تكلفة أراضى المرحلة الأولى التي لم تباع بعد ٧٣٢ ٤٤٠ متر مربع	١-٧
١٢٨٤٠٠١٢٤	١٣٣٣٧٨٩٩٢	تكلفة أراضى المرحلة الثانية التي لم تباع بعد لمساحة ٤٩٢٥ ٦٠٣ متر مربع	٢-٧
٢٨٦٣٩٢٧١٠	٢٩٤١١٧٠٧٣	تكلفة أراضى المرحلة الثالثة لمساحة ٢٨٣١٢ ٢٩٦ متر مربع	٣-٧
٥٥٣٢١٥	٤١١٥٩٨٩	تكلفة إنشاء مشروع صوارى	٤-٧
<u>٤٤١٨٣٠٢٦٦</u>	<u>٤٥٨٩١٩٢٧١</u>		

١- أراضي المرحلة الأولى:

تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بعرض تمديتها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق الهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبعد أنى ١١,٢٥ جنيه للметр الواحد تزداد بنسبة ١٪ سنويًا وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ، والذي تضمن أن الأرض المباعة لإقامة مشروع فندقي يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضي المباعة.

هذا وقد بلغت الكلفة التقديرية في ٣٠ يونيو ٢٠١١ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدلة المعدة من قبل خبراء الشركة مبلغ ٢٥١ ٧٤٢ ٨١٥ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للметр الواحد حوالي ٥١,٧٧٣ جنيه مصرى .

وفي ضوء عملية إعادة الرفع الماسحى للمرحلة الأولى في عام ٢٠٠٨ والذي تم بمعرفة خبراء الشركة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦٠٤ ٨١٧ ٥ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤٨٦٢ ٣٤٧ متر مربع . وقد أدرجت فروق قيمة المساحات التعاقدية تخفيضاً من رصيد دائع شراء الأرضى في ٣٠ يونيو ٢٠١١ .

٢- أراضي المرحلة الثانية:

قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية (وزارة السياحة) ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع.
- بلغت الكلفة التقديرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ للمراحله الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدلة المعدة من قبل خبراء الشركة مبلغ ٣٩٢ ٦٠٧ ٧٠١ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للметр الواحد حوالي ٦٠ جنيه مصرى . هذا وعند قيام الشركة ببيع قطعة من أرض المشروع يستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبعد أنى ١١,٢٥ جنيه للметр الواحد تزيد بنسبة ١٪ سنويًا وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة ، ويسرى قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ وال المشار إليه في الإيضاح (١-٨) على أراضي المرحلة الثانية من المشروع.

- في ضوء عملية إعادة الرفع الماسحى للمرحلة الثانية في عام ٢٠٠٨ وال المشار إليه في (١-٨) فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٣٢ ٨٦٧ ٧ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٩٢٢ ٥٤٢ ٦ متر مربع ، وقد أدرجت فروق قيمة المساحات ضمن رصيد دائع شراء الأرضى في ٣٠ يونيو ٢٠١١ .

٣- أراضي المرحلة الثالثة:

قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤ .

بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقيتها في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافق الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه ، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر شراء المتر بمبلغ ١,٤٠ دولار للمتر المربع.

وطبقاً للرفع المساحي المعده بمعرفة خبراء تم الاستعانة بهم عن طريق الشركة خلال عام ٢٠٠٨ فأن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٢٩٦ ٣١٢ ٢٩٦ متر مربع.

وطبقاً للحصر المساحي المعده بمعرفة الشركة الموضح عليه فإن تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) تبلغ ٨١٩ ٤١١ ٤٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧٤٠ ٤٥٠ ٢٣١ جنيه مصرى والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثالثة وقد بلغ المدفوع منها ٣٥٩ ٥٦٧ ٧ دولار أمريكي حتى ٣٠ يونيو ٢٠١١ وبقي مبلغ باقى قيمة المستحق للهيئة فى ضوء الحصر المبين عليه بمبلغ وقدره ٤٣٦ ٥٧٧ ٢٠٧ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٨١٩ ٤١١ ٤٢ دولار أمريكي والمدرجة ضمن دائن شراء أراضى مع العلم بأنه لم يتم إبرام عقد تخصيص أرض المرحلة الثالثة بعد نظر العدم تقديم المخطط العام للمرحلة لهيئة التنمية السياحية ومن ثم لم توافق الشركة بالجدول النهائي لتحديد قيمة الأقساط وتواريختها وفوائدها النهائية ، والعمل يجرى حالياً لتقديم المخطط العام لهذه المرحلة إلى الهيئة العامة للتنمية السياحية .

هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأخطار الشركة في ١١ إبريل ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) وباللغة مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بمحض قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، وقد قامت الشركة بالظل من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تتلقى رد بشأنه ومن ثم من حق الشركة رفع دعوى إلغاء هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري وطبقاً لرأى المستشار القانوني للشركة الصادر في ٤ أغسطس ٢٠١١ إنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الإجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزع

(*) تتضمن تكلفة الأعمال المنفذة خلال الفترة نسبة ٥٠% من راتب السيد العضو المنتدب مقابل إشرافه الفنى على الاعمال بموقع الشركة بمنطقة سهل حشيش بمدينة الغردقة

٤-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صوارى)

فى إطار قيام الشركة بتنفيذ مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢،٥٨٣ مليون متر مربع بالمرحلة الثانية فقد قامت الشركة بإبرام إتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة FZC (بصفتها المطور) في ٢٨ إبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام وذلك طبقاً للشروط التالية :

- تمنح الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (المالك) شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة حق إيجار قطعى أرض المشروع (٣٧،٣٨) بمبلغ رمزى يبلغ ١٠٠ دولار فقط سنوياً طوال مدة العقد ضماناً لحقوق المطور من هذا العقد .
- يقوم المطور بتنفيذ كافة الاعمال المنوط بها عن طريق موظفيه وعلى نفقته الخاصة على أن يحصل على أتعابه كالتالى :

أولاً : عمولة البيع

- مع مراعاة ما ورد بينهما التعاقد (من ١٤/٦ حتى ١٢/٦) فإن للمطور نسبة ٦% من كافة المبيعات المحققة تستحق على أساس العقود الموقعة وبعد سداد نسبة الدفعة المقدمة والحصول على باقى قيمة البيع بشيكات أو أى وسيلة سداد مضمونة أخرى من المالك .
يستثنى من شرط نسبة ٦% الوحدات المتبقية من المشروع والتي سيتم بيعها إلى المالك نفسه أو أحد مساهميه أو شركاته التابعة أو الشقيقة على الأزيد عن عدد ٥٠ وحدة فقط .
في حال الاحتياج إلى الاستعانة بخبراء من خارج شركة المطور اتفق الطرفان على تحمل تلك تكلفة عمولة البيع لهم كالتالى :
حتى نسبة ٢% يتحملها المطور ، ما زاد عن ٤% حتى ٦% يتحمل المطور ٢% والمالك يتحمل الباقى ، بما زاد عن ٤% يتحمل المالك نسبة ٢% والباقي يتحمله المطور على أن يكون فى جميع الحالات لا تزيد نسبة العمولة التى يتحملها المالك عن ٨% من إجمالى المبيعات شاملة عمولة المطور نفسه .

ثانياً : حافز الادارة

بالاضافة الى عمولة البيع المبينة عاليه ينفذه المطور حافز تطوير وإدارة المشروع تبلغ ١٥% من ربح المشروع قبل الضرائب تحسب طبقاً للبس المتفق عليها بالتعاقد وبعد استقطاع من ايرادات المشروع تكلفة اعتبرالية للمتر المربع الواحد تبلغ ٢٤ دولار أمريكي للمتر المربع من المشروع وتحسب النسبة في حال زيادة ربح المشروع قبل الضريبة على ١٠ ملايين دولار أمريكي للسنة الاولى على أن يزيد صافي الربح قبل الضريبة المتخد أساساً للتحاسب بنسبة ٣% مرکبة سنويًا .

٨- عملاء وأوراق القبض (بالصافي)

يتمثل عملاء وأوراق القبض والظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ فيما يلي:

١/٨ عملاء وأوراق قبض طويلة الأجل (بالصافي)

<u>٢٠١٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢١٤٥٢٦٩٣	٨١٤٣٦٧٠	عملاء أراضي - مرحلة أولى
٦٦٤٢٨٣٠٣	٣١٦٣٨٢٠٣	عملاء أراضي - مرحلة ثانية
٣٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	عملاء أراضي فيلات - منطقة ثانية
--	٢٦٤٦٤٨٥٧	عملاء وأوراق قبض مشروع صواري(**)
٨٨٢٣٠٩٩٦	٦٦٤٤٦٧٣٠	
(٧١٠٢٥٩٧)	(٣٩٧٦٣٧٧)	
<u>٨١١٢٨٣٩٩</u>	<u>٦٢٤٧٠٣٥٣</u>	

* خصم: الفوائد المؤجلة - طويلة الأجل

٢/٨ عملاء وأوراق قبض قصيرة الأجل (بالصافي)

<u>٢٠١٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٠١٤٠١٥٨١	١٠٦٧٤١٩١٠	أراضي - مرحلة أولى
١٤٢٥٩٠١٥١	١٨٤٠٨٢٧٤٧	أراضي - مرحلة ثانية
٤٨١٦٨٠٨	٣٤١٦٩٠٧	أراضي فيلات - منطقة أولى
٦٤٩٩٩٩٩	٦٦١٧٥٥٣	أراضي فيلات - منطقة ثانية
--	٨١١٩٩١٤	عملاء وأوراق قبض مشروع صواري(**)
--	٩٦٠٠٣٢٥	عملاء إدارة المنتجع
٥٤٢٨٢٠٨	٧٠٢٠١٩١	عملاء خدمات
<u>٢٦٠٧٣٦٧٤٧</u>	<u>٣٢٥٥٩٩٥٤٧</u>	
(١٩٦٤٥٤٤)	(١٥٥٨٨٧٢)	يخصم: الفوائد المؤجلة - قصيرة الأجل
(٨٠١٧٠٠٠)	(١٢٦٢٩٠٠٠)	يخصم: الأضمحلال في قيمة العملاء
<u>٢٥٠٧٥٥٢٠٣</u>	<u>٣١١٤١١٦٧٥</u>	

يخصم: الفوائد المؤجلة - قصيرة الأجل

يخصم: الأضمحلال في قيمة العملاء

(*) تتضمن أرصدة العملاء - أراضي أرصدة محصل عنها أوراق قبض تبلغ قيمتها حوالي ٥٢٨٤٩٢٢٥ جنيه مصرى مودعة ببنوك الشركة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ ، يتم خصمها من الرصيد لدى التحصيل .

(**) تتضمن أرصدة عملاء وأوراق قبض مشروع صواري مبلغ ٣٣٥١٧٥٨٧ جنيه مصرى تتمثل في قيمة أوراق القبض المحصلة من العملاء المتعاقدين لشراء وحدات المشروع حتى ٣٠ يونيو ٢٠١١ .

٩- مدينون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى

يتمثل بند مدينون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ فيما يلي:

<u>٢٠١٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	تأمينات خطابات الضمان
١٧٠ ٨٦٥	٢٧٦ ٩٥٥	عهد نقدية وسلف
٩١٤ ٨٢٣	١ ٦٠١ ٨٩٧	مصروفات مدفوعة مقدماً
٢٤١ ٣٢٩	٨٠١ ٢٣٠	تأمينات لدى الغير
٢ ٨٨٦ ٩٢٢	٧ ٢٨٩ ٧٦٥	فوائد مستحقة
١٧٤ ٤٧٥	٢ ٢١٨ ٤١٤	مدينون مقاولون
١٥٦ ١٠٧	١٥٦ ١٤٧	مدينون متتنوعون
٢١٢ ١٧١	٥٤٧ ٦٥٥	ضرائب خصم من المنبع- مدينة
٧ ٠٧٨ ٦٦٤	٧ ٠٧٨ ٦٦٤	ضريبة دخل مسددة عن مبيعات تم ردّها
٦٧ ٦٧٨	٧٢ ٢٠٧	أرصدة مدينة أخرى
<u>١١ ٩٥٣ ٠٣٤</u>	<u>٢٠ ٩٢ ٩٣٤</u>	

(*) يمثل رصيد مصلحة الضرائب على الدخل المدين بمبلغ وقدره ٧ ٠٧٨ ٦٦٤ جنية مصرى في قيمة الفروق الناشئة لصالح الشركة عن عملية الفحص الضريبي عن السنوات المالية ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ من واقع نتائج الفحص الضريبي ، بينما تم إثبات المطالبات الضريبية الناشئة عن الأوعية الخاصة عن تلك السنوات ضمن مخصص المطالبات المتوقعة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ .

١٠- النقية بالصندوق والبنوك

يتمثل بند النقية بالصندوق والبنوك الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ فيما يلي:-

<u>٢٠١٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٥٤ ٤٩٤	٢٥٧ ٨٨٩	نقية بالصندوق
٣٧ ٧١٢ ٠٥٢	١٠ ١٣٠ ٠٧٤	بنوك - حسابات جارية-جنيه مصرى
٣٥ ٧٠٥ ٤٤٨	١٨ ٤٦٢ ٩٨٠	بنوك - حسابات جارية-دولار أمريكي
٣٥ ٦٩٧	٦٠ ٥٣٣	بنوك - حسابات جارية- يورو
٣١ ٦٦٣ ٢٢٣	٢٢ ٢٨٧ ٣٧١	بنوك - ودائع-جنيه مصرى
٥١ ٦٨٥ ٥٢٥	٥٣ ١٩١ ٠٢٠	بنوك- ودائع-دولار أمريكي
١١٦ ٨١٠ ٩٥٠	١١٨ ٥٨٢ ٢٣٠	أذون خزانة (**)
<u>٢٧٣ ٧٦٧ ٣٨٩</u>	<u>٢٢٢ ٩٧٢ ٠٩٧</u>	الرصيد

(*) تتمثل أذون الخزانة في قيمة شراء أذون خزانة لصالح الشركة عن طريق البنك العربي الافريقى الدولى تستحق بقيمة اسمية تبلغ ٣٢ مليون جنيه استحقاق ٢٠١١/١١/٢٩ بسعر صرف ١٢,٤٨ % . بالإضافة إلى قيمة شراء أذون خزانة لصالح الشركة عن طريق بنك مصر إيران للتنمية تستحق بقيمة اسمية ٩٥ مليون جنيه مصرى بعائد ١٠ % تستحق فى ٥ يوليو ٢٠١١ .

١١ - مخصص مطالبات المتوقعة

الرصيد في ٢٠١١/٦/٣٠	المستخدم خلال الفترة	مخصص انتظار الغرض منه	المكون خلال الفترة	رصيد ٢٠١١/٦/١
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٧٨٤٥٠٥٨	(١٨٦٨٤٥٠)	--	--	٩٧١٣٥٠٨
٢١٧٠٨٨٢	(٢٨٣٥٩٤)	(٢٨٧٥٥٢٤)	--	٥٣٣٠٠٠
١٠٠١٥٩٤٠	(٢١٥٢٠٤٤)	(٢٨٧٥٥٢٤)	--	١٥٠٤٣٥٠٨
مخصص مطالبات عملاء متوقعة				مخصص المطالبات المتوقعة
				الاجمالي

١٢ - دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل بند دفعات مقدمة من عملاء الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ في الآتي:-

جنيه مصرى

٣٨٣٩٢١٣٠

أ- تتمثل الدفعات المقدمة المحصلة بمعرفة الشركة الام في قيمة دفعات حجز من بعض العملاء تحت حساب شراء اراضي و كذا وحدات بمشروع صواري بمشروع الشركة بمنطقة سهل حشيش . وقد قررت إدارة الشركة فسخ التعاقد مع أحد عملاء الاراضي بالشركة مع رد دفعه التعاقد المسددة منه بمبلغ ٥٧٠٠٠ دولار أمريكي المعدل لمبلغ ٢٠٠ جنية مصرى نظرا لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه ، وجاري حاليا اتخاذ الإجراءات القانونية حيال ذلك.

٩١٧٢٨٠

ب- دفعات مقدمة من عملاء إيجارات شركة سهل حشيش (الشركة التابعة) .

٣٩٣٠٩٤١٠

١٣ - دائنون متتنوعون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل البند الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ فيما يلي:-

٢٠١٠/١٢/٣١

٢٠١١/٦/٣٠

جنيه مصرى

جنيه مصرى

٢٣٢٠٨٦٠٣

٢٠٥٢٦٣٧٢

دائنو متتنوعون

٣٩٢٣٤٤١

٢٧٤٤٠٨٢

مقاولين ضمان أعمال

٤٤٧٤٠٩

١٨٥٩٠٨

مقاولين وموردين

٢١٣٥٢٥٩

١٨٣٥١٨٦

مقاولين – تأمينات اجتماعية

٣٠٠٥١٩

٣٧١٦٤٥٩

مصارفات مستحقة

٨١٩٤٤٣٧

٩٠٢٨٢١٩

المستحق لجهات سيادية

١١١٨٠٦٣

٢٩٩٦٦٧٢

تأمينات صيانة

١٢٥٧٥٠

١٤٦٠٦٥

تأمينات من الغير (محلات)

٣٩٣٤٩٩

٣٩٣٤٩٩

دائنو توزيعات

--

٢٨٧٧١٠١

إيرادات مقدمة – إدارة المنتجع

٤٨١٤٨٩

٢٩٦٧٥٢١١

إيرادات مؤجلة (*)

٤٠٣٢٨٤٦٩

٧٤١٢٤٧٧٤

(*) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٢٩٠٩٧٧٤٠ جنية قيمة %٨٠ من قيمة عقود بيع وحدات مشروع صواري والتي سيتم الاعتراف لدى تنفيذ هيكل البناء وأعمال التشطيب للوحدات طبقاً للتعاقدات مع العملاء .

٤- مستحقات لهيئة التنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات لهيئة التنمية السياحية الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ فيما يلى:-

٤/١ مستحقات لهيئة التنمية السياحية - تستحق خلال عام

<u>٢٠١٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١١/٦/٣٠</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٢٢٨٢٨٨٢٥	١٤١١١٥٣٩
<u>٢٢٨٢٨٨٢٥</u>	<u>١٤١١١٥٣٩</u>

- التزامات مستحقة لهيئة التنمية السياحية عن بيع أراضي
المشروع

٤/٢ مستحقات لهيئة التنمية السياحية - طولية الأجل

و تبوب مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية إلى قصيرة وطويلة الأجل تبعاً لسداد العملاء لأقساط بيع تلك الأرضي وعليه يبلغ بند مستحقات هيئة التنمية السياحية (طويلة الأجل) والظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ كالتالى:

<u>٢٠١٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١١/٦/٣٠</u>
<u>١٠٩٨١٠٩</u>	<u>٥٢٦٩٤٤</u>

مستحقات لهيئة التنمية السياحية - طولية الأجل

٥- رأس المال

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى (فقط سبعمائة مليون جنيه مصرى) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠،٠٠٠ جنية مصرى موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصرى هذا وقد دفع المكتتبون ربع القيمة الاسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠،٠٠٠ جنية مصرى من توزيعات الأرباح التي فررتها الجمعيات العامة للمساهمين عن القوائم المالية التي (اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣) وبذلك أصبح المدفوع من قيمة السهم ٦٠ جنيه مصرى.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٠٠٤/١١/٢٨ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٢١٠ مليون جنيه عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم من ٦٠ جنيه إلى ١٠ جنيه لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣٥ مليون سهم ، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل ، وذلك لتوافق أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم في بورصة الأوراق المالية. كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للسهم من مترين (٦٠) جنيه مصرى إلى عشرة (١٠) جنيه مصرى ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣٥ مليون سهم ، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٠ مليون جنيه مصرى موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصرى.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ٢٠٠٦/٥/١١ وقرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠٠٦/٥/٢٤ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر إلى ٢٦٢٥٠٠ جنية مصرى يمثل ٢٦،٢٥٠،٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات ارباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥ . وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم ليصبح واحد جنيه مصرى بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدرة والمسددة بالكامل ٢٦٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى موزعة على ٢٦٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١١ أبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس ليصبح ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى (إثنان مليار جنيه مصرى) وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع إلى مبلغ ٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى يمثل ٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١ جنيه) واحد جنيه مصرى تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين فى أرباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ٢٦ أبريل ٢٠٠٧.

بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصرى (مائتان وإثنان وستون مليون وخمسماة ألف جنيه مصرى) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه بالإضافة إلى علوة الإصدار ٢٥,٠٠٠ جنيه لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق إكتتاب المساهمين القدامى وفقاً لشهادة بنك مصر ايران المؤرخة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون ٧٠٠ جنيه مصرى. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ١٦ يوليو ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٧ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصرى من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية لسنة ٢٠٠٦ شهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وأجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصرى ليصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وقد تم التأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٨ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصرى من الأرباح المحققة بالقوائم المالية لسنة ٢٠٠٧ المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى ولتصبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ١٥٠ مليون جنيه مصرى (مليار وخمسون مليون جنيه مصرى) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٠٠٨/٧/٢٩.

بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٠٠٨/٩/٢٩ فقد قررت الشركة شراء عدد ٢٥ مليون سهم كأسهم خزانة وقد تم تنفيذ الشراء في خلال أكتوبر ٢٠٠٨ بتكلفة قدرها ٥١,٦٤٠,٣٣٣ جنيه مصرى.

وطبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٠٩ فقد تم تفويض مجلس الإدارة في التصرف في أسهم الخزانة المشتراء والبالغ عددها ٢٥ مليون سهم نظراً لانتهاء فترة الاحتفاظ بذلك الأسهم المسموح به قانوناً ومن ثم فقد تم إعادة طرحها للبيع باسلوب السوق المفتوح عن طريق أحدي شركات المساعدة في الوراق المالية بعد أخطار السيد / رئيس هيئة الاستثمار بذلك في ٥ أكتوبر ٢٠٠٩ . هذا وقد بلغ قيمة صافي بيع تلك الأسهم خلال الفترة من ٨ أكتوبر ٢٠٠٩ حتى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩ مبلغ وقدره ٢٠٠,٣٨٥,٥٧٦٨١ بمتوسط سعر بيع للسهم الواحد ٢,٣١ جنيه/ سهم . وقد بلغ فائض بيع أسهم الخزانة ١٥٢,٠٤١,٥٢ جنيه مصرى.

١٦- النصيب الأساسي للسهم في (خسارة) أرباح الفترة

يتم احتساب نصيب السهم الأساسي في الأرباح باستخدام طريقة المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة كمالي:-

<u>٢٠١٠/٤/١</u> من <u>حتى</u> <u>٢٠١٠/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٠/١/١</u> من <u>حتى</u> <u>٢٠١٠/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/٤/١</u> من <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/١/١</u> من <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٥٧٣٨٠٥٨	٤٥٤١١٠٠	(١٩٨٢٣٩٩)	٤٧٠٢١٢١
١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠
٤,٠٠٥	٤,٠٠٤	(٠,٠٠٢)	٠,٠٠٤
النصيب الأساسي للسهم في أرباح		صافي ربح (خسارة) الفترة	
(خسارة) الفترة (جنيه/سهم)		(*) متوسط عدد الأسهم	
القائمة خلال الفترة		١٠٥٠٠٠٠٠	

(*) لم يتم تأثير ربحية السهم بقيمة حصة العاملين وأعضاء مجلس الإدارة في الأرباح حيث يتم تحديدها في نهاية العام طبقاً لمشروع التوزيع المقترن من مجلس الإدارة لحين اعتماد الجمعية العامة له.

١٧- صافي المبيعات

<u>٢٠١٠/٤/١</u> من <u>حتى</u> <u>٢٠١٠/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٠/١/١</u> من <u>حتى</u> <u>٢٠١٠/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/٤/١</u> من <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/١/١</u> من <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
--	--	٤٠٦٨٧٠٠	٧٢٧٤٤٣٥
--	--	٤٠٤٦٠٠	٤٠٤٦٠٠
٨٨٨٨٧٠	٨٨٨٨٧٠	--	--
٨٨٨٨٧٠	٨٨٨٨٧٠	٤٤٧٣٣٠٠	٧٦٧٩٠٣٥
(١٦٨٠١٦١)	٢٤١٥٠٨	١٨٣٧٠٢٦	٣٥٣١٨٩١
(٧٩١٢٩١)	١١٣٠٣٧٨	٦٣١٠٣٢٦	١١٢١٠٩٦

١٧- إيرادات خدمات مؤداة

<u>٢٠١٠/٤/١</u> من <u>حتى</u> <u>٢٠١٠/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٠/١/١</u> من <u>حتى</u> <u>٢٠١٠/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/٤/١</u> من <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/١/١</u> من <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٣٣٨٩٣٥٥	٥٦٧٠٩٤٥	٣٥٠٨٣٢١	٥٨٢٧٦٦٥
١٩٢٩٩	٢٩٤٠٩٤	٢٩٢٣٢٤	٥٤٥٢٦٠
٢٤٩٦٢	٩٢٩٦٢	٩٢٦٤٨	٢١٤٣٤١
--	--	٢٠٤٧٣٧١	٦٧٨٩٨٤١
٣٦٠٧٢٢٦	٦٥٥٨٠٠١	٥٩٤٠٦٦٤	١٣٣٧٧١٠٧

إيرادات خدمات توريد مياه وكهرباء
إيرادات توريد مياه ري
إيرادات توريد خدمات اتصالات
إيراد خدمة إدارة المنتجع

١٨ - تكاليف المبيعات

<u>٢٠١٠/٤/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١٠/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٠/١/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١٠/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/٤/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/١/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>
جنيه مصرى ٢٢٣٥٨	جنيه مصرى ٢٢٣٥٨	جنيه مصرى --	جنيه مصرى --
--	--	(٢٠٧٩٠)	١٣٧٦١٠
<u>٢٢٣٥٨</u>	<u>٢٢٣٥٨</u>	<u>(٢٠٧٩٠)</u>	<u>١٣٧٦١٠</u>

(*) تتمثل تكاليف مبيعات مشروع صواري في قيمة تكاليف بيع أرض وحدات مشروع صواري بموجب التعاقدات المبرمة مع العملاء وذلك باستخدام التكاليف التقديرية المعدة بمعرفة إدارة الشركة لحين الانتهاء من كافة أعمال تحديد التكاليف التقديرية لتنفيذ المشروع والجاري تنفيذه بواسطة الخبراء التي استعانت بهم الشركة لهذا الغرض .

١٩ - مصروفات عمومية وأدارية

<u>٢٠١٠/٤/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١٠/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٠/١/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١٠/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/٤/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/١/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>
جنيه مصرى ٤٦٩٦٣٣٦	جنيه مصرى ٧٨٩٨٩٨٨	جنيه مصرى ٣٨٩٧٣٠٨	جنيه مصرى ٧٣٤٦٢٤٠
٨٢١٦٨٠	١٠٤٥٧٩٠	٩٢٣٦٧٦	٢٥٣٧٢٨٠
١٦٥٧٣٥	١٧٠٥٣٥	١١٠٢٨	٢١٨٧٣
--	٢٠٠٠٠	--	--
٦٠٧٧٣	٢٩٤١٢٨	٣٢٤٢٥٧	٦٤٨٦٠٩
١٣٩١٥٠	٢٨١٥٢١	٧٥٢٥٥	٢٠٦٩٧٨
٧١٦	٦٠٢٨	٩٦٥٦٩	١٤٧٠٢١
٣٨٢٢١٧	٦١٨٩١٤	٢٧٦٦٢٥	٤٦٣٤٤٥
--	--	١٧٨٠٢٣	٢١٢٥٢٣
٥٩٨٤٧٥	١١٩٠٦٤٠	٣٥٤٣٧٧	٩٢٠٨٠٩
٦٨٦٥٠٨٢	١١٧٠٦٥٤٤	٦١٣٧١١٨	١٢٥٠٤٧٧٨

(*) تتضمن مرتبات وبدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية نسبة ٥٥٪ من راتب السيد / العضو المنتدب عن الفترة حيث يتم تحويل نسبة ٥٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكاليف مباشرة على المشروعات.

٢٠ - إيرادات الفوائد الدائنة

تتمثل إيرادات الفوائد الدائنة المدرجة بقائمة الدخل المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ في ما يلي :

<u>٢٠١٠/٤/١ من حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ جنية مصرى ٣٦٤٤٣٥٠</u>	<u>٢٠١٠/١/١ من حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ جنية مصرى ٥٢٨٥٤٠٨</u>	<u>٢٠١١/٤/١ من حتى ٢٠١١/٦/٣٠ جنية مصرى ٣٧٩٢٤٠٧</u>	<u>٢٠١١/١/١ من حتى ٢٠١١/٦/٣٠ جنية مصرى ٧٨٣٨٣٠٧</u>
<u>٢٤٣٨٣٠٦</u>	<u>٤٨٩٥٨١٨</u>	<u>١٦٢١٠٩٤</u>	<u>٣٠٢٤٩٩٣</u>
<u>٦٠٨٢٦٥٦</u>	<u>١٠٥٨١٢٢٦</u>	<u>٥٤٩٣٥٠١</u>	<u>١٠٨٦٣٣٠٠</u>

٢١ - حقوق الأقلية

يتمثل الرصيد الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١١ في نصيبهم من حقوق الملكية في الشركة التابعة بنسبة ٣٠,٦٢ % على النحو التالي:-

<u>جنيه مصرى ٧٢٩٧٥٥١٨</u>	<u>٢٠١١/١/١ رصيد إضافي</u>
<u>(٤٣٧٨٦٤)</u>	<u>٤٣٧٨٦٤ نصيب الأقلية في خسائر السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١١ للشركة التابعة</u>
<u>٦٨٦٠٧٦٥٤</u>	<u>٦٨٦٠٧٦٥٤ الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١١</u>

٢٢ - الموقف الضريبي

أولاً: الموقف الضريبي للشركة القابضة (المصرية للمنتجعات السياحية) وفقاً لما تم عرضه بالقوائم المالية المستقلة وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية فيما يلى الموقف الضريبي للشركة في ٢٠١١/٦/٣٠

١-٤٢ الضريبة على شركات الأموال

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتتمتع الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في ١ يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة هذا قد تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحال الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية.

تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

عام ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٤

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقا لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن ألوية مستقلة وقيم منقولة وقد تقدمت الشركة بالطعن في نتيجة الفحص في المواعيد القانونية وطلب بالإحاله إلى اللجنة الداخلية .

- وقد تم النظر في نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق في جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدينة ، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقا لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الاعوام مبلغ ١٣٩ ٨٣٩ جنيه مصرى بخلاف الغرامات وفوائد التأخير والتي بلغت حوالي ٨٨ ألف جنيه مصرى . وجارى إحالة الملف الضريبي عن بند فروق العملة الى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساس عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة .

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وجارى قيام الشركة بتقديم الطعن في نتيجة الفحص وطلب الإحاله إلى اللجنة الداخلية .

سنة ٢٠١٠، ٢٠٠٩

- تم تقديم الأقرار في المواعيد القانونية وفقا لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

٢-٢٢ ضريبة كسب العمل

تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط وبلغت الضريبة المستحقة والغرامات التأخير بعد خصم التسديدات مبلغ ٢١٤ ٩١٥ جنيه مصرى طبقا لنموذج ٩ حجز بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٤ وجارى فحص السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ .

٣-٢٢ ضريبة المبيعات

تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط و السداد.

٤-٢٢ ضريبة الدمة

تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط و السداد .

٥-٢٢ ضريبة القيمة المنقولة

تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى ٢٠٠٤ وتم الربط و السداد.

ثانياً: الموقف الضريبي للشركة التابعة (سهل حشيش للاستثمار السياحي) وفقا لما تم عرضه بالقوائم المالية في ٣٠ يونيو ٢٠١١ وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية

٦-٢٢ الضريبة على دخل الشركات

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وطبقا لقرار الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨ فإن الشركة معفاة من ضريبة شركات الأموال اعتبارا من ١ فبراير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك على الغرض المحدد والوارد بالبطاقة الضريبية .

السنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٥:

تم الفحص وعمل اللجنة الداخلية، وتم إخطار الشركة (بنموذج ١٩) بالفروق الضريبية المستحقة والتي بلغت ١٠٣ ١٩٠ جنيه مصرى، وتم الإعتراض والطعن عليه.

السنوات من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠:

تم سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

٧-٢٢ الضريبة على كسب العمل

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧:

تم الفحص وإخطار الشركة (نموذج ٣٨) بالفرق الضريبي المستحقة والتي بلغت ٢٠٣ ١٦٢ جنيه مصرى، وتم الاعتراض والطعن عليه.

السنوات من ٢٠٠٨ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١١:

يتم استقطاع الضرائب من المرتبات المسددة للعاملين، ويتم السداد بانتظام.

٨-٢٢ ضريبة الدمنة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٥:

تم محاسبة الشركة وسداد جميع الفروق المستحقة للمأمورية.

السنوات من ٢٠٠٦ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١١:

لم يتم فحصها بعد ويتتم سداد الضريبة المستحقة شهرياً وفقاً لأحكام القانون.

٩-٢٢ ضريبة الخصم والإضافة:

تقوم الشركة بتوريد جميع الضرائب المستحقة من واقع تعاملات الشركة مع الغير إلى المأموريات المختصة في المواعيد القانونية، وتم السداد بانتظام حتى ٣١ مارس ٢٠١١.

١٠-٢٣ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الالتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضي والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة والبنوك سحب على المكشوف).

١٠-٢٣ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على اتمام التبادل بإدارة حرة ، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية في تاريخ المركز المالى قيمتها العادلة.

١٠-٢٣ خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية ما يعادل مبلغ ٣٩٤ ٩٥٠ ٧١٨ جنيه مصرى و ٢٨٦ ٤٢٥ ٣٤٤ جنيه مصرى على التوالي ، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ الميزانية.

العملات الأجنبية	فانظر
الدولار الأمريكي	١٨ ٢١٠ ٥٩٥
يورو أوربي	٧ ٠٦٢

وكما هو وارد بالإيضاح رقم (١-٣) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد في تاريخ الميزانية.

٣-٢٣ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوي السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضي التي تبرمها الشركة مع عملائها هي عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاة العملاء بكمplete قيمة الأرضي.

٤- الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل (الالتزام)

يتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلي:-

<u>٢٠١٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>الأصول الثابتة والأصول المعنوية</u>
جنيه مصرى (٨٩٤٠٥٧٧)	جنيه مصرى (٨٥٤٧٩٨٠)	المخصصات
--	٥١٨٠٠٦٥	الخسائر المرحلة
١١٧٤٦٤٨٣	٥٠١١٥٧٢	صافي الضريبة التي ينشأ عنها أصل (الالتزام)
<u>٢٨٠٥٩٠٦</u>	<u>١٦٤٣٦٥٧</u>	

الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل

لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبنود التالية :

<u>٢٠١٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	
جنيه مصرى ٥٧١٥٥١١	جنيه مصرى --	مخصصات
--	١٠٠٢٣١٤	خسائر مرحلة

- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٥- الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجب ٥% من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني ، ويتم التوقف عن تحجب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٥٥% من رأس مال الشركة المصدر . ويمكن استخدام الاحتياطي القانوني لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة .

٦- الموقف القانوني

١- قامت الشركة برفع دعوى فسخ تعاقده على أحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد ، ومن وجہة نظر المستشار القانوني للشركة من غير المتوقع وجود التزامات متربطة على دعوى الفسخ المبينة عاليه .

٢ الرأى القانونى عن الموقف القانونى للشركة المصرية للمنتجعات السياحية ("الشركة المصرية") بخصوص الدعوى القضائية المرفوعة أمام مجلس الدولة لبطلان عقد تخصيص وشراء منتجع سهل حشيش مع الهيئة العامة للتنمية السياحية:
أولاً - الواقائع:

- بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠ أقام المدعي الدعوى رقم ٣٥١٦ لسنة ٦٥ ق أمام محكمة القضاء الإداري ضد كل من السادة / رئيس مجلس الوزراء ووزير السياحة ورئيس مجلس ادارة هيئة التنمية السياحية وطلب فيها (١) وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ قرار المدعي عليهم فيما تضمنه من تخصيص والتعاقد على بيع ٤١ مليون متر مربع من أرض سهل حشيش الى شركة المنتجعات السياحية مع تنفيذ الحكم بمسودته دون اعلان و (٢) وفي الموضوع بالغاء وبطلان العقد المذكور لمخالفته للقانون مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الإدارية بالمصروفات والاعتاب، ولم يحدد لهذه الدعوى جلسة امام محكمة القضاء الإداري حتى الآن.

- استند المدعي في دعواه إلى ان الهيئة العامة للتنمية السياحية ("الهيئة") قد خصصت أرض سهل حشيش بالأمر المباشر وبالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ("قانون المناقصات والمزايدات القديم") باعتباره القانون الساري وقت التعاقد وكذلك القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الاراضي الصحراوية باعتباره ينظم شروطاً موضوعية للتصرف في اراضي محددة خالقها الهيئة. كما استند المدعي في دعواه إلى ان الهيئة لم تبتعد المصلحة العامة في توقيع عقد سهل حشيش حيث انها لم تتبع قواعد التنافسية وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات القديم وباعت أرض سهل حشيش بثمن بخس للشركة المصرية وان الاخرية لم تدفع سوى ربع ثمن الأرض وان كل ما تم انجازه على هذه الأرض هو اربعة فنادق ، كما استند ايضاً في دعواه إلى ان الأرض لم يتم تمتتها منذ عام ١٩٩٣ وحتى الان.

- كما هو مبين عليه فإن المدعي يطعن على عقد بيع وإيجار اراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الاحمر بفرض تمتها سياحياً والمبرم بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٩٥ بين الهيئة والشركة المصرية تحت التأسيس والمتفق على بدء سريان التزامات الشركة المصرية فيه من تاريخ نفاذ هذا العقد بداية من ٣/١٩٩٧ وفقاً للملحق التكميلي للعقد والمورخ في ٢٠١٢/٣١ (الملحق التكميلي).

- هذا وقد قررت الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً في تلك القضية لاتخاذ الاجراءات القانونية والاسانيد المؤيدة لموقف الشركة وقد تم اعداد الدفوع اللازمة التي تؤيد موقف الشركة .

- وقد تدخلت الشركة المصرية في جلسة للدفاع عن صحة العقد المبرم مع هيئة التنمية السياحية فضلاً عن قيامها بتقديم طلب إلى هيئة مفوضى الدولة لتحضير الدعوى نظراً لوجود مستندات ومذكرات يلزم تقديمها إلى مفوض الدولة قبل إيداعه لتقديره ، وقد تم تقديم مستندات تثبت قيام الشركة بأعمال التنمية المتكاملة لمشروع سهل حشيش كما تم تقديم أستشارة قانونية إلى كافة مساهمي الشركة بضرورة التدخل في الدعوى .

- قامت المحكمة بتأجيل القضية إلى جلسة ١٢ سبتمبر ٢٠١١ لورود التقرير ، ومن رأى المستشار القانونى إنه من غير الممكن التنبؤ بما سينتهى إليه تقرير هيئة مفوضى الدولة في هذا النزاع وكذلك الرأى الذي ستحكم به المحكمة .

٣ - قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بخطاب الشركة في ١١ إبريل ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير ارض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، وقد قامت الشركة بتقديم تظلم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ و تنتظر الرد على التظلم او رفع دعوى إلغاء هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري وطبقاً لرأى المستشار القانوني الشركة الصادر في ٤ أغسطس ٢٠١١ إنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الاجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزاع

٤ - توجد دعوي تحكيم من عملين أراضي بشأن العقود المبرمة ضد الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العملين في عدم الالتزام بحق الشركة في تحصيل مقابل خدمات إدارة المنتجع مع الالتزام بعدم مصروفات الصيانة المنقق عليها تعاقديا ، ولم يتم بعد تحديد موعد بدء الجلسات .

٢٧ - أرقام المقارنة

تم تعديل رقم المقارنة بقائمة الدخل والتدفقات النقدية الخاصة بأهلاكات التشغيل للأصول الثابتة عن الفترة المالية من ٢٠١٠/١/١ حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ (فترة المقارنة) لعكس أثر التسويفات الخاصة بتعديل تكلفة الأصول الثابتة في نهاية السنة المالية ٢٠١٠ والتي أدرجت عنها أهلاكات تشغيل ضمن قائمة الدخل المجمعة للفترة المبينة عاليه بمبلغ ١٠١٧٧٠١ جنيه مصرى لتصبح قيمة أهلاكات التشغيل بعد التعديل ٤٣١٢٤٦٥ جنيه مصرى بدلا من ٦٤٤٨٩٤٧٦ جنيه مصرى .